

## قراءة النحو في كتاب إحياء النحو

لمصطفى إبراهيم

Read grammar in the book Revival of Grammar  
Mustafa Ibrahim

د.جمال سنوسي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

d.senouci@univ-chlef.dz

البلد: الجزائر

تاريخ الإرسال: 2021/06/18 تاريخ القبول: 2021/10/04 تاريخ النشر: 2022/01/30

**ملخص:** يتناول هذا المقال علاقة اللسانيين العرب بالنحو العربي، ودعوتهم إلى إعادة قراءة ثانية للنحو. وهذا من خلال أول محاولة جادة في هذا المجال لمصطفى إبراهيم في كتابه إحياء النحو الذي خرج فيه عن مألوف القواعد النحوية والعرف النحوي التراثي، داعيا إلى نظرية نحوية جديدة، تيسر على المتعلمين طرق تعلمه وتسهيل عليهم استيعابه، من خلال جمع بعض الأبواب وتيسير بعضها، ونقد ونفي بعضها الآخر.

**الكلمات المفتاحية:** النحو؛ التراث؛ اللسانيات والنحو؛ مصطفى إبراهيم؛ إحياء النحو.

**Abstract:** This article deals with the relationship of Arab linguistics to Arabic grammar, and their call for a second rereading of grammar, through mustafa Ibrahim's first serious attempt in this area in his book to revive the way in which he departed from the familiar grammar and the traditional grammatical custom, calling for a new grammatical theory, which facilitates learners' ways of learning and makes it easier for them to absorb them, by collecting some doors and facilitating some of them, and criticizing and denying others.

**Keywords:** Grammar; heritage; linguistics and grammar; Mustafa Ibrahim; revival of grammar.

مقدمة: يعتبر الدرس النحوي التراثي من أهم علوم اللغة العربية التي تعرضت للنقد والتحامل حيناً والمجاملة والإطراء حيناً آخر منذ ارتطام معاوله بمفهوم الحدائثة والمعاصرة، حيث برزت بعض الآراء اللسانية الجادة التي خاضت في دروسه ومشاكله ومغاليقه، ولم يسلم على الرغم من منطقيته من أن يوضع في ميزان النقد اللساني، بعد أن وجد فيه اللسانيون ثقلاً مفاهيمياً على الناشئة من المتعلمين الذين أرهقهم دروسه بالتنوع والإخراجات والاختلافات التي جعلت منه درساً مغلقاً صعب المرام لمن يطلبه، وهذا ما جعل اللسانيين العرب المتأثرين بالحدائثة الغربية يتعرضون له محاولين تيسيره وتجديده وإحيائه وإلباسه ثوب الحدائثة وهو ما فعله مصطفى إبراهيم من خلال كتابه إحياء النحو، ليكون هذا أول تصادم للنحو باللسانيات. فما هي العلاقة بينهما؟ وما هي نظرة مصطفى إبراهيم للدرس النحوي؟ وما قراءته للنحو في كتابه إحياء النحو؟.

### 1- اللسانيات والنحو:

منذ التماس الحاصل بين اللسانيين العرب والمناهج الغربية الحديثة لم يدخر اللسانيون العرب جهداً في تفتيش وفلي التراث اللغوي العربي ومحاولة إذابة الجليد عنه، ودراسته من منظور لساني بحت، فكانت الوصفية كما يسميها بعض اللسانيين المنطلق الأول في توجيه أولى سهام النقد للتراث وخصوصاً النحوي منه في نقدهم للنحو وتعريه مشكلاته وصعوباته، ومحاولة إيجاد أنجع السبل لتجديده وتبسيطه، فحاول اللسانيون دراسة اللغة دراسة وصفية بعيدة عن كل الاعتبارات الموروثة عن السلف اللغوي، فكانت بذلك أولى صدمات اللسانيين بالتراث، حيث حاولوا تطبيق ما توصلت إليه النظريات والمناهج المعاصرة على النحو العربي التقليدي فوجوهوا إليه جملة من الانتقادات وعملوا على إخراجها من قوقعة التججر إلى واقع جديد هو واقع المنهج والعلمية اللسانية الحديثة، فتشكّلت الوصفية في نقدها للتراث اللغوي العربي وظهور بوادر التحليل البنيوي للغة، وتطبيق النظرية اللغوية الحديثة على اللغة العربية.

هذه الأشياء الثلاثة رسّخت مفاهيم جديدة في نظر المشتغلين في الحقل اللغوي إلى النحو التقليدي، فأشاروا إشارة الإبهام إلى سلبيات النحو ووقوفه عائقاً أمام تقدم اللغة وتعليمها للناشئة، فاجتهدوا في تطبيق النظرة الحدائثة على اللغة إيماناً منهم أنّ أغلب الأبحاث السابقة تعتقد اعتقاد الجازم أنّ الانفتاح على اللسانيات والنظريات الغربية هو من قبيل المجازفة اللغوية، فنظرة الشكّ والريبة إلى هذه المناهج معتقدات مازال يحملها كثير من الباحثين، وتنم عن فهم خاطئ للغايات التي من أجلها أوجدت وهي خدمة اللغة في حدّ ذاتها، وهذا ما عبر عنه مازن الوعر في قوله: "صحيح أنّ اللسانيات نظرية غريبة ولكن

من منطلقها الفلسفي وهدفها التّفصي البرغماتي لا ينتميان إلى الغرب، وإنّما هما ملك حضارة الإنسان المعاصر الخارج عن نطاق الجنس والهوية والعرق"<sup>1</sup>.

هذا التّوجّس خيفة من غربة العربيّة ونحوها خصوصا ولّد لدى بعض نظّرة ضيقة قاصرة من المشروع اللّساني العربي، على اعتبار هذه النظّرات للتراث التّحوي تصدر عن رؤيا واعتقادات دينية أولا، وقومية ثانيا وحضارية وجودية ثالثا، واجتماعية نفسية رابعا، إلّا أنّ هذه القداسة التي لُفّ بها النّحو والعربيّة خصوصا ليست من العلم في شيء؛ لأنّ المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنّه يعني أولا وأخيرا بالإجابة عن كيف تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النّوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن لماذا تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد هذا منهجا علميا، بل لا مفر من وصفه بالحدس والتّخمين وتفسير الإرادة والبحث عن الحكمة الإلهية في وجود هذه الظواهر"<sup>2</sup>.

كما أنّ هذه الهالة اللّغوية فيها من الاستزادة والمبالغة شيئا كثيرا، إذ "ليست العربيّة كما يدّعي بعض اللّغويين لغة متميزة تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثمّة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات الغربيّة التي بُنيت لوصف لغات أوروبية، بل العربيّة لغة كسائر اللّغات البشرية، فاللّغة العربيّة بوصفها لغة تنتمي إلى مجموعة من اللّغات الطبيعيّة وتشترك معها في عدد من الخصائص الصّوتية والتّركيبية والدلّالية وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللّغات، وبصفتها عربية تختص بمجموعة من الخصائص التي لا توجد في كل اللّغات وإنّما توجد في بعض اللّغات، وكونها عربيّة لا يعني أنّها تنفرد بخصائص لا توجد في أيّ لغة من اللّغات، بل لا نكاد نجد ظاهرة في اللّغة العربيّة إلا ونجد لها مثيلا في لغة أو لغات أخرى هندوأوروبية كانت أو غير هندوأوروبية"<sup>3</sup>.

هذه الصور التّمطية التي يحتفظ بها كثير من الدّارسين ناجمة في الأساس عن تصور خاطئ لمفهوم التّراث ولمفهوم الحداثة؛ لذلك أصبح التّطرق إلى القضايا اللّغوية التّراثية عند بعض الدّارسين بمثابة القول في المحذور، لأنّه تربي في مخيلتهم أنّ الفكر الغربي يشكل خطرا وجوديا على الأمة في جميع مستوياتها، فوقف بعض منهم موقفا عدائيا لهذه التّوليفة الجديدة في محاولة إلباس اللّغة العربيّة ثوب الحداثة، فنُعتت محاولات اللّسانيين في تجديد النّحو واللّغة العربيّة بالمؤامرة والمجازفة الخطيرة العواقب على اللّغة وعلى كيان الأمة، وهذا شكّل صداما لسانيا مع النّحو جعل بعضا يسارع إلى استنطاق التّراث ومساءلته من منظور حديثي، لأنّه "لا غرابة أن تعدّ قراءة التّراث تأسيسا للمستقبل على أصول الماضي مما يسمح ببعث الجديد عبر إحياء المكتسب...، فما التّراث إلا موجود

لغوي قائم الذات باعتباره كتلة من الدوال المترابطة وإعادة قراءته هي تجديد لتفكيك رسالته عبر الزمن"<sup>4</sup>.

فالمصاهرة بين التراث واللسانيات الحديثة غير الرؤية الفوقية الاستعلائية للغة العربيّة وانكشفت بدعة القول بأفضلية لغة على غيرها من اللغات، أو جودة لغة ورداءة أخرى، كما أنّ النصوص التي تحدّثت عن أفضلية اللّغة العربيّة في التراث العربي لم تفهم فهما حقيقيا، فكثير منها تؤكد تفوق اللّغة العربيّة على بعض اللّهجات التي كانت موجودة بالقياس إليها؛ لذلك عدّ إعادة وصف العربيّة وقراءتها من المتطلبات المستجدة نظير تغير النظرة التقليديّة للغة وطغيان مشكلات لغوية طارئة على اللّغة العربيّة.

فكان النّحو أولى البدايات في التقاء اللسانيات بالدّرس التّراثي نقدا وتمحيصا وغريبة، ولم يجد باحث مثل عبد القادر الفاسي الفهري حرجا من أن يُصحّح: "أنّ معطيات القدماء ناقصة وأحيانا زائفة أو مصطنعة، وأنّه قد ساد في أوساط كثير من اللّغويين العرب اعتقاد ضمني مفاده أنّ مشكل المعطيات بالنّسبة إلى العربيّة القديمة والحديثة على السّواء قد حلّ في النّحو التقليدي، وأنّه يكفي جرد أمات كتب النّحو واللّغة القديمة للاهتمام إلى الضالة المنشودة"<sup>5</sup>.

فنظرة اللّسانيين إلى النّحو كانت بمنظار النّظرة الوصفية التي ترى في اللسانيات ومناهجها كفاية وصفية قادرة أن تغنينا عن النّحو التقليدي اعتمادا على النّظريات الحديثة، "فالدّرس اللّساني المعاصر بثناء النّظر الذي يتمتع به والجهود المشتركة التي أسهم اللّسانيون بها قادر على أن يؤسس نظرا تكامليا شاملا يصلح أن تكون فيه رؤية عالمية لما ينبغي أن يكون عليه التّفكير اللّساني العام، ومن ثمّ يمكن تطبيق مبادئ النّظر العام على لغة بعينها"<sup>6</sup>.

وقد ذهب بعض اللّسانيين أبعد من هذا حين نجد خليل كلفت يؤكد صراحة أنّ النّحو واحد في كل اللّغات. "ففي كل لغة يكون النّحو الجمعي هو الأصل والمرجع للنّحو، وأنّ هذه النّظرة تجرّد النّحو التقليدي من أوهامه عن نفسه، وتحرّر أفراد الجماعة اللّغوية من تقديسهم لهذا العلم بغنّه وسمينه بمنجزاته الحقيقية وبإخفاقاته من أجل فتح الطريق أمام تطوير علم النّحو وحلّ مشكلاته وتهيئته لجعل المعالجة الآلية للمعلومات باللّغة العربيّة أمرا سهلا وميسرا"<sup>7</sup>.

إنّ التّمعن في النّظريات اللّسانية المعاصرة يوضح لنا أنّ التّعارض بينها وبين النّحو ناتج عن الخلط في المفاهيم فقط؛ لأنّ "الواقع يثبت أنّ النّحو واللّسانيات ليس ضدين بالمعنى المبدئي للتضاد، كيف والنّحو نفسه منذ القديم مفهوم مزدوج إذ هو يعني في نفس

الوقت جملة من التواميس الخفية المحركة للظاهرة اللغوية كما يعني عملية تفسير الإنسان لنظام اللغة بمعطيات المنطق من العلل والأسباب والقرائن، ويتجلى هذا الفرق المفهومي في الصياغة المزدوجة تبعا لقولك نحو العربيّة أو نحو الفرنسية... فأنت تعني نظامها"<sup>8</sup>.

فالنظريات اللسانية الحديثة بإمكانها المساهمة في تطوير قضايا اللغة العربيّة وإعادة حياكة النحو وفق أطر جديدة، فتكون عوناً له في التّخلص من الإرث الثقيل لبعض قضايا المستعصية، مما يساعد في إعادة تقديمه في طبق حدائى بإمكانه المساهمة في خدمة تعليمية اللغة، ويمكن للسانيات أن تقدم للنحو جملة من الأشياء نذكر منها:"<sup>9</sup>

- تقدم المبادئ العامة التي تقوم عليها البنيات الذهنية للغات الطبيعية: أي الآليات المعرفية والإدراكية للغة.

- تُقدم الأرضية المنهجية لبناء الأنحاء وتبرير اختيارها من حيث صياغتها وأشكالها وعلاقتها باللغات.

- تساعد اللسانيات في الكشف عن البنيات النحوية بشكل أعم وأوضح، وبالتالي يمكن للنحو إعادة صياغة القواعد المعيارية صياغة تحقق فيها درجات عالية من التعميم والشمول والبساطة والدقة والوضوح.

- تساعد على فهم أعمق للغة ذاتها، مما يُمكن من إعادة النظر في كثير من الأفكار الموروثة مثل تركيب الجملة.

- كما تساعد على تناول اللغة العربيّة تناوولا علميا بعيدا عن كونها تحمل استثناءات جينية منفردة.

- تساعد اللسانيات بما تقدمه من نظريات على فهم عميق لبنية النحو العربي، إذ لا يمكن إغفال هذا الإطار في سبر أغواره، فلا علمية لغوية خارج إطار اللسانيات.

إنّ اللسانيات بما تحمله من توجه علمي حدائى لقراءة اللغة ووصفها يمكن أن تقدّم بدائل موضوعية لإعادة قراءة التراث العربي من زاوية المنظار اللساني العلمي، بعيدا عن كلّ الحسابات الضيقة التي تشكك في قدرة هذه العلوم على الارتقاء بتعليمية اللغات وخصوصا العربيّة منها حتّى تعطي مردودا أفضل مما هي عليه، ونتجاوز مشكلاتها المنهجية بوسائل أفضل وتساعد في قراءة النحو بمنظور النحو الجمعي التكاملي، مع التّظر دائما إلى هذا الإرث التراثي النحوي كونه مرحلة من مراحل تكوّن الدرس اللغوي العربي في فترات زمنية مختلفة خلّفت لنا هذا الركام اللغوي الذي ينبغي تفتيشه والنّبش في أعماقه لتصفية منابعه، والأخذ منه ما ينفع في تقدم الدرس اللغوي العربي واللّسان العربي خصوصا، ولا

يمكن بأيّ حال من الأحوال أن نغفل أن التّقد اللّساني للنّحو العربي كان مقدمة ضرورية لشرعية اللّسانيات في البيئة العربية وتطبيق منجزاتها النّظرية على اللّغة على الرغم أن الإسقاطات النّقدية الأولى على النّحو العربي لا تكاد تتجاوز ما فعله الغربيون مع نحوهم.

فالدرّس اللّساني الغربي شرعن لنظرة علمية جديدة للغة العربيّة كانت بداياتها النّقدية الوصفية للتّراث، ومحاولة إيجاد البدائل التنظيرية له بما يتماشى مع الدّرس اللّغوي الحديث، فكانت فكرة التّعزّض إلى الدّرس النّحوي تستهوي بعض اللّسانيين العرب نظير ضيقهم به وبما يشكّله من صعوبات منهجية في استيعاب مفردات اللّغة العربيّة وتضجّر المتدرّسين منه، فكانت فكرة إيجاد نحو بديل قد اختمرت في أذهان كثيرين، فانطلقوا يُنظّرون لإعادة قراءة هذا النّحو وفق منظور النّظريات اللّسانية، وبرزت إلى الوجود محاولات جادة في هذا المجال على الرغم مما اعترضها من انتقاد وتهجّم، إلا أنّ فكرة إعادة طبع الدّرس النّحوي من جديد قد شكّقت طريقها إلى الوجود، وبدأت تلقى رواجاً لدى الدّارسين والمدّرّسين على السواء، فأروا في تجديد النّحو وإعادة قراءته بمنظار الحدائثة ضرورة ملحة: "لأنّ التّطور اللّغوي سنّة طبيعية تجري عليها جميع اللّغات، وهي سنّة حميدة ما دامت مصدر إثراء، وتيسير للنّحو وأحكامه مطلوب في مسيرتنا اليوم لأنّنا أحوج ما نكون اليوم إلى اللّغة"<sup>10</sup>.

## 2- تجارب اللّسانيين التّجديدية للنّحو:

يمثل هذا الاتجاه جملة من الباحثين الذين اشتغلوا بالدّرس اللّغوي الغربي الحديث متمثلين في جملة من رواد الدّرس اللّساني العربي الذين درس بعضهم في الجامعات الغربية فتأثّروا بما وصلت إليه من جهود منهجية في علميّة دراسة اللّغة وفق نظريات لسانية كشفت المستور عن الكثير من القضايا اللّغوية، وهذا جعل بعض اللّسانيين يحدثون إسقاطات منهجية للنّظريات الغربية على الدّرس اللّغوي العربي خصوصاً النّحوي منه، فأعادوا قراءة التّراث من زاوية العلمية اللّسانية بعيداً عن كل أشكال التّعصب للغة أو الانتصار لها دون وجه حق، ومهم من حاول إيجاد أرضية خصبة لهذه النّظريات وفق آراء القدماء في نظرهم إلى المسألة اللّغوية عامة رغبة منهم في مواكبة مقتضيات الحدائثة، والتّقريب بين اللّسانيات الحديثة والتّراث اللّغوي العربي، وإبراز مواطن المعاصرة فيه عن طريق جذب الأصل إلى الفرع والقياس عليه، أو إجراء مماثلات ومقارنات وإصدار أحكام وفقها حتى تستبين معالم الحدائثة اللّغوية وأسسها النّظرية في كوامن التّراث.

ومن هذه الزاوية برزت كثير من المسائل اللغوية، وأصبحت موضوع نقاش بين الباحثين بعد أن كانت من المسلمات التي لا يجوز الخوض فيها فتغيرت النظرة المغلقة والتقليدية للغة العربية عامة، ووضعت النحو العربي في ميزان النقد اللساني، وبدأت تتعالى أصوات تجديده؛ لأنّ الدرس النحوي في نظرهم نضج حتى احترق ولا بد من إعادة بعثه من جديد بما يتماشى مع النظرة الحداثية لمفهوم اللغة عامة، فكانت هناك محاولات جريئة تستحق الوقوف عندها وقفة المتفحص والمتمحصّ لعلها تؤدي بنا إلى القبض على رأس الخيط من كبتته، ونحكم على مزاعم هؤلاء وهؤلاء.

### 3- قراءة مصطفى إبراهيم من خلال كتابه إحياء النحو:

تعدّ قراءة مصطفى إبراهيم وجهده في تجديد النحو وإحيائه محاولة جريئة لم يُقبل بها أحد من المحدثين قبله، حتى أنّنا نقول إذا لم نكن مبالغين أن كتابه الموسوم: "إحياء النحو" يماثل نظيره لابن مضاء في "الردّ على النحاة". ليس فيما احتوى من كمّ معرفي في تثبيت أصول ونفي أخرى واقترح بدائل فقط، وإنّما في الضجة التي أثّرت حوله، "فإحياء النحو أول محاولة جادة وواسعة بعد عمل ابن مضاء تتناول أصول النحو وتحاول أن تجد وسيلة جديدة لإقامة القواعد ودراسة مباني الكلام العربي"<sup>11</sup>.

وقد رسم مصطفى إبراهيم لنفسه هدفاً أراد الوصول إليه وأشار إلى ذلك في مقدمة كتابه حيث يقول: "كان سبيل النحو موحشاً شاقاً، وكان الإيغال فيه ينقض قواي نقضاً ويزيدني من الناس بعداً ومن التقلب في هذه الدنيا حرماناً، ولكن أملاً كان يزجيني ويحدوا بي في هذه السبيل الموحشة أطعم أن أغبّر منهج البحث النحوي للغة العربية وأن أرفع عن المتعلّمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقرّهم من العربية وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها"<sup>12</sup>.

وظهر كتابه إحياء النحو سنة 1937 بعد موجة الانتقادات اللاذعة التي وجهت للنحو التقليدي عامة على يد بعض الدارسين، ويعد كتابه أجراً لمحاولة في العصر الحديث لتجديد منهج النحو، وقد سعى مصطفى إبراهيم في كتابه هذا إلى إيجاد طرق أخرى منها إعادة النظر في منهج البحث النحوي برمته غير منكر فضل الأولين في تقريب دروسه إلى المتعلّمين. يصرح قائلاً: "لقد بُذل في تهوين النحو جهود مجيدة واصطنعت أصول التعليم اصطناعاً بارعاً ليكون قريباً واضحاً، على أنّه لم يتجه أحد إلى القواعد نفسها وإلى طريقة وضعها فيسأل: ألا يمكن أن تكون الصعوبة من ناحية وضع النحو وتدوين قواعده وأن يكون الدوّاء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية؟"<sup>13</sup>.

فقد حمل كتاب إحياء النحو جملة من الآراء التي رأى فيها صاحبها دواء للتبرّم من النحو والضّجر من قواعده وضيق الصدر بتحصيله، فكانت له جملة من الآراء يمكننا حصرها فيما يلي:

**1- العامل:** وهو الأساس الذي بُني عليه النحو قديماً، ومصطفى إبراهيم من أوائل النّحاة المحدثين الذين دعو إلى إلغاء القول بالعامل، وعدّه من أسباب التّعقد النّحوي و أحد مشكلاته؛ لأنّهم "رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التّركيب على نظام فيه شيء من الاضطراب فقالوا عرض حادث لا بد له من مُحدث، وأثر لا بد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر لأنّه ليس حراً فيه يحدثه متى شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً وعلّة موجبة"<sup>14</sup>.

لقد رفض مصطفى إبراهيم تصوّر العامل والعلل عند النّحاة القدامى، ورأى أنّه ضرب من التّأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت رائجة بينهم غالبية على منطلق تفكيرهم، ويجمل الكلام في هذا قائلاً: "تخليص النحو من هذه النّظرية وسلطانها هو عندي خير كثير، وغاية تقصد ومطلب يُسعى إليه ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة، بعدما انحرف عنها أماًدا وكاد يصدّ النّاس عن معرفة العربيّة وذوق ما فيها من قوة على الأداء ومزيّة في التّصوير"<sup>15</sup>.

كما نلمس تأثر مصطفى إبراهيم بفكرة ابن جني في قوله أنّ العمل من الرّفْع والنّصب و الجرّ والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره، ورفض أن تكون الحركات على أواخر الكلم بأثر من عامل لفظي أو معنوي ظاهراً كان أو مقدّراً، ويشير إلى هذا قائلاً: "على أن أكبر ما يعيننا في نقد نظريّتهم أنّهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى"<sup>16</sup>.

ونشير هنا إلى نقطة مهمة وهي قول بعض الباحثين بتأثر مصطفى إبراهيم بابن مضاء القرطبي في القول بالعامل ورفض العلل، مع أنّ ابن مضاء حُقّق كتابه أول مرة على يدّ شوقي ضيف ونُشر سنة 1947، بينما نجد كتاب إحياء النحو لمصطفى إبراهيم قد طبع سنة 1937 في طبعته الأولى والفارق الزمنيّ بينهما عشر سنوات كاملة، ولا نظنّ أن صاحب إحياء النحو قد اطّلع على شيء من مخطوطة ابن مضاء قبل أن تنشر، ولكن ما أحدثه كتاب ابن مضاء من ثورة على النحو جعل بعض الباحثين ينتبه إلى كتاب إحياء النحو فقالوا بمبدأ التّأثر مع الفارق الزّمنيّ بين طبعيّ الكتاب.

وإنّما أشرنا إلى هذا والذي يغفله كثيرون حتى لا نغمط حقّ الرّجل فيما ذهب إليه من آراء وأفكار حتّى ولو سبقه غيره زمنياً في القول بالعامل وما ينجّر عنه، فمحاولات كهذه

لا يتصدى لها إلا العلماء ومصطفى إبراهيم واحد منهم، فقد قال فيه طه حسين: "أصبح يضيق بكل شيء لا يتصل بالنحو ويتبرّم بكل حديث لا يمس النحو من قريب أو بعيد حتى سميناه فيما بيننا بالفراء"<sup>17</sup>.

2- رفض المنهج الشكلي والقول بالتقدير: رفض مصطفى إبراهيم المنهج الشكلي الذي سار عليه النحاة، ورأى أنهم ركزوا على أواخر الكلمات بناءً وإعراباً فأطالوا مراقبة أواخرها، وربما اختلفوا في الحركة الواحدة وتجادلوا وتناظروا فيها، فاجتهدوا في "تتبع الأواخر والكشف عن أسرار تبديلها وسموها ما كشفوا أول الأمر علل الإعراب أو علل النحو، ثم لم يلبثوا أن أوجزوا فسموها علم النحو أو الإعراب"<sup>18</sup>.

وانتقد مصطفى إبراهيم عناية النحاة بالشكل الظاهري للكلم وسماه فتنة لغوية افتتن النحاة بها، وهذا صرفهم عن درس ما في العربية من قواعد أخرى لربط الكلام وتأليفه؛ لأنهم شغفوا بنحو سيبويه وكتابه، ولم يخرجوا من دائرة أواخر الكلم وحكم إعرابه. كما نوّه بجهود عبد القاهر الجرجاني الذي رأى قد خرج من دائرة النحو وعلله إلى دائرة تذوق الكلام العربي ومعرفة مواطن تأليفه ونظمه.

فقد رسم عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز" طريقاً جديداً في البحث النحوي تخطى به أواخر الكلم وعلامات الإعراب، ورأى أن الإبانة والإفهام إنما هو في النظم وسبك الكلام، وأنّ النظم ليس سوى معرفة مواقع الكلم، وأن تضع الكلام الوضع الذي يستسيغه علم النحو، "فلا نجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطأه إن كان خطأً إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو، قد أصيب به موضعه ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له"<sup>19</sup>.

فالنظم عند مصطفى إبراهيم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم لذلك انتقد من زاغوا عن فكرة عبد القاهر الجرجاني في ربطه النظم بمعاني النحو ففصلوا بذلك علماً من العلوم هو "علم المعاني" عن علم النحو فأماتوا فكرة عبد القاهر الجرجاني في بحثه عن الذوق اللغوي.

فالنحاة كان مقصدهم الأول إتقان قواعد الإعراب فلا يعدلون عنها ولا يشغلهم شيء دونها" فأساس بحثهم أنّ الإعراب أثر يجلبه العامل، فكلّ حركة من حركاته وكلّ علامة من علاماته إنّما تبيّن تبعاً لعامل في الجملة إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً فهو مقدر ملحوظ"<sup>20</sup>. ومن هذا المنطلق رفض مصطفى إبراهيم تقدير العوامل والتوسع فيها، فالتحاة

يرون في كل حركة أترا لعامل" فإن لم تجده في الجملة وجب تقديره، وقد يكون هذا العامل واجب الحذف لا يصح أن يُنطق به في الكلام ولكنّه من المحتوم أن يقدر<sup>21</sup>.

فهذه هي فلسفة النّحاة الأوائل التي رفضها مصطفى إبراهيم، والتي بها نحا النّحو غير وجهته، فكثرت الاحتمالات والتّقديرات "فأضاع النّحاة حكم النحو ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولا باتا وكثّروا من أوجه الكلام"<sup>22</sup>.

3-الإعراب علامة المعاني: يرى مصطفى إبراهيم أنّ القدامى بتركيزهم على نظرية العامل قد أهملوا ونسوا المعاني، فأضاعوا مقاصد الكلام في أوضاعه المختلفة؛ لذلك وجب التّركيز على معاني هذه العلامات الإعرابية وعلى أثرها في تصوير المعنى. يقول: "إذا تمت لنا الهداية إلى هذا وجدنا عاصمًا يقينا من اضطراب النّحاة وحكمًا يفصل في خصوماتهم العديدة المتشعبة ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها ولكن ماذا تشير إليه من معنى"<sup>23</sup>.

فالنّحويون بالتزامهم أصول قواعدهم وفلسفتهم قد أضاعوا العناية بالمعاني في نظر مصطفى إبراهيم لأنّه يرى: "أنّ من أصول العربيّة الدلالة بالحركات على المعاني، فإذا استهدينا بهذا الأصل -ومن الحق أن نستهدي به- وجب أن نرى في هذه العلامات الإعرابية إشارة إلى معان يقصد إليها"<sup>24</sup> فليست غاية النّحو البحث عن كل حركة في أواخر الكلم وما عاملها ولكن ما ترمي إليه من معنى.

فقد نقد قولهم بجواز الأمرين في بعض المواضع في المفعول معه مثلا مثل: كيف أنت وأخوك، يجوز فيه النصب على المفعولية والرفع على العطف ثم يرون الوجه الثّاني أولى ويضعفون الأول... والحقيقة أن لكل من التّركيبين معنى لا يعني عن الآخر، تقول: كيف أنت وأخوك؟ أي: كيف أنت؟ وكيف أخوك؟ فإذا قلت كيف أنت وأخاك؟ فإنّما تسأل عن صلة ما بينهما"<sup>25</sup>.

فالتّراكيب اللّغوية تختلف تبعا للرفع أو التّصّب أو الجرّ وينجرّ عن ذلك توسّع في المعاني المختلفة للجملة، لذلك "وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنّها دوال على معاني، وأن نبحت في ثنايا الكلام عمّا تشير إليه كل علامة منهما ونعلم أنّ هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم"<sup>26</sup>.

إذن فمصطفى إبراهيم يمتلك نظرة موسوعية للإعراب وليس رافضا له، وإنّما يرى ضرورة تغيير المنهج في التّعامل معه لبيان وظيفته الدّلالية من الجملة، لأنّه "قلّ أن يشعروا النّحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع، ولو أنّه تُبع هذا التّبديل في الإعراب بتبديل في المعنى

لكان ذلك هو الحكم بين النحاة فيما اختلفوا فيه، وكان هو الهادي للمتكلّم أن يتبع في كلامه وجهها من الإعراب"<sup>27</sup>.

فالحقيقة التي يقرّ بها مصطفى إبراهيم هي أنّهم لم يولوا هذا الطرح عناية خاصة فكانت إشاراتهم متفرقة أشتاتا في ثنايا الكتب، لذلك نراه يبحث عن منهج آخر أكثر علمية بناه على أسس نذكر منها:

- 1- الضمة: علم الإسناد ودليل على أنّ الكلمة مرفوعة.
- 2- الكسرة: علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة كما في قولنا: كتاب محمد وكتاب لمحمد.
- 3- الفتحة: ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يُراد أن تنتهي بها الكلمة كلّما أمكن ذلك، فهي بمثابة السّكون في لغة العامة"<sup>28</sup>.

فوجهة نظر مصطفى إبراهيم هذه جديرة بالاهتمام والتّبع لما فيها من جهد في ملمة شتات النّحو، ولأنّها تنطبق على معظمه إن لم يكن جلّه فالإعراب في نظره "الضّمة والكسرة فقط وليستا بقية من مقطع، ولا أثراً لعامل من اللفظ؛ بل هما من عمل المتكلّم ليدلّ بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام"<sup>29</sup>.

ويشير إلى أن رأيه هذا ليس بشاذ عن فكر النّحويين القدامى، ويستدلّ في برهان ما ذهب إليه بأراء محمد بن المستنير قطرب وهو تلميذ سيبويه حيث يقول: "إنّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السّكون فجعلوه في الوصل محرّكاً حتّى لا يبطلوا في الإدراج، وعاقبوا بين الحركة والسّكون وجعلوا لكل واحد أليق الأحوال به، ولم يلتزموا حركة واحدة لأنّهم أرادوا الاتّساع فلم يُضَيّقوا على أنفسهم وعلى المتكلّم"<sup>30</sup>. كما أشار إلى قول أبي القاسم الزجاجي "أنّ الأسماء تعترتها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ولم يكن في صورها وأبنيتهما أدلة على هذه المعاني، فجعلت حركات الإعراب تنبئ عن هذه المعاني وتدلّ عليها"<sup>31</sup>.

إذن فالضّمة علم الإسناد وموضعها هو المسند إليه؛ لذلك نراه يجمع المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل باعتبارهم مسندا إليه ويدرجهم تحت نوع واحد، فجمعهم تفاديا لتكثير الأقسام، فما الفرق بين الفاعل ونائب الفاعل في قولنا مثلا: كُسرَ الإناء، وانكسر الإناء، إلا ما ترى بين صيغتي كُسر وانكسر أما لفظ الإناء في المثالين "مسند إليه".

أما في باب المبتدأ و الفاعل فلا ضير عنده أن يُجمعا تحت باب واحد وإن كان النّحاة يدرجون لكل باب أحكاما خاصة، وقدّم أمثلة توضيحية منها: قولنا مثلا: "ظهر

الحق" و"الحق ظهر" تقديم المسند إليه أو تأخيره كلّه كلام عربي جائز مقبول عند النّحاة، ولكن بعضهم يحرّمون أن يتقدم لفظ "الحق" في "ظهر الحق" وهو فاعل، كما يحرّمون أن يتأخر المبتدأ من "الحق ظهر" وهو مبتدأ، فهذه أحكام مصنوعة من النّحاة لا أثر لها في كلام العرب وإنّما زيف من الأساليب المتكلفة لا يعنينا أن نلتزمه بل يجب أن نتحرر منه<sup>32</sup>، فالمسند إليه يتقدم على المسند سواء كان المسند اسما أو فعلا وهذا أصل من أصول الكلام العربي في حرية التصرف في تقديم الكلام أو تأخيره لأغراض بلاغية.

فالجديد عند الباحث هو جمع عدد من الأبواب النّحوية المشتركة في حركة إعرابية واحدة في باب واحد تفاديا للتفصيلات المملة في كل باب فيقال في إعراب الفاعل أنّه مسند إليه وفي إعراب نائب الفاعل أنّه مسند إليه وفي إعراب المبتدأ أنّه مسند إليه ويشير إلى هذا في قوله: "أبواب الرفع الثلاثة المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل اضطرد فيها الأصل الذي قررنا وأغنانا عن تكثير الأقسام وتعدد الأبواب وعن فلسفة العامل وشغب الخلاف، وجعل الحكم التّحوي أقرب إلى الفهم وأدنى إلى روح العربيّة، ولا يخرج عن هذا الأصل من المرفوعات إلا بابان: أحدهما المنادى في بعض حالاته مثل يا أحمد ويا رجل، والثّاني منصوب إن وأخواتها"<sup>33</sup>.

أما الكسرة عنده فهي دليل الإضافة وعلامة على أنّ الاسم أضيف إلى غيره سواء كان بأداة أو غير أداة، فموضعها هو المضاف إليه مهما اختلفت وسيلة الإضافة، لأنّ "باب الإضافة في العربيّة من أكثر الأبواب شيوعا في الكلام وأيسرها على الألسن، حتّى في عصرنا هذا، ونستطيع أن نخبره فيما نقرأ وفيما نكتب... فباب الإضافة على قصره في البحث وقلة ما فيه من أحكام باب كثير الدوران في اللّغة العربيّة، وأسلوب واسع الاستعمال، بل هي أداة عظيمة شائعة تستعمل في كثير من المواضع بيانا للمعاني المختلفة وأداة للأغراض المتنوعة"<sup>34</sup>.

لذلك يرى أنّه من الواجب دراسته الكسرة دراسة مفصّلة، لا ليبينوا أثرها في اللفظ وحكمها في الإعراب بل ليعرفوا سبيلها في البيان وأثرها في تصوير المعاني.

وأما الفتحة "فالأصل فيها أنّها لا تدل على معنى كالضمة والكسرة فليست بعلم إعراب، وإنّما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب... فهي في العربيّة نظير السّكون في لغتنا العامية"<sup>35</sup> فالفتحة في نظره أخف الحركات، والعربيّة تشهد بكثرة دوران الفتحة في الكلام أكثر من غيرها إضافة إلى أنّها مستحبة في النّطق لسهولة، بل يرى أن الفتحة أخفّ من السّكون وأيسر نطقا خصوصا في وسط الكلام، وهذا قول لم يقل به أحد من المتقدّمين قبله؛ لأنّهم أجمعوا على أن السّكون أخف الحركات، فالفتحة ليست علامة



الإعراب وهي تخالف الضمة والكسرة؛ "لأنّ الضمة والكسرة هما علما الإعراب وأن الفتحة ليست من علاماته، وإنما هي الحركة

الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن تنتهي بها الكلمات في درج القول ما لم يدعهم الإعراب إلى حركة يدلون بها على معنى"<sup>36</sup>.

ولعلّ هذه الرؤيا عند الباحث مردّها إلى النظرة التذوقية الجمالية للحروف العربيّة التي ظهرت في الدّراسات اللّغوية الحديثة فاستقرّ لدى المؤلّف أنّ الفتحة مالت إليها العرب لخفتها حتّى تحدث توازنا صوتيا بينها وبين نظيراتها من الضمة والكسرة.

4- اسم إنّ: من المسائل التي أشار إليها أيضا مسألة اسم إنّ، إذ رأى فيها أنّ من حق اسمها الرّفْع وليس النّصب، وخطأ النّحاة في ذلك ورأى أنّهم غلّطوا العرب فيما ذهبوا إليه بالقول بالنّصب، وقدّم أمثلة على ورود اسم إنّ مرفوعا ومنه نسوق قوله تعالى: ﴿قَالُوا

إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرُونَ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرْيِقَتِكُمْ

الْمَثَلَى (٦٣) ﴿طه: ٦٣﴾ وأما أمثلته بالعطف قوله أيضا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ

هَادُوا وَالصَّابِرُونَ وَالصَّادِقِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَلَا هُمْ يُجْرَبُونَ ﴿المائدة: ٦٩﴾<sup>37</sup>.

ومن أمثلة ذلك في الشّعر والقراءات القرآنية والحديث شيء كثير؛ "لأنّ أسلوب العرب فيما بعد "إنّ" وجدنا أنّهم لمحو حقه الرّفْع فورد عنهم مرفوعا، وعطفوا عليه بالرّفْع وأكدوه بالرّفْع أيضا"<sup>38</sup>. وأما ما ورد عن سيبويه في قوله أنّ العرب تخطئ فتقول: إنّهم أجمعون ذاهبون وإنّي وزيد ذاهبان فيراه مصطفى إبراهيم أنّه من باب الغلط؛ لأنّه أخطأ وخطأ صوابا، ويستطيع أن يخطئ صوابا أو أن يخطئ راويا أو محدثا فيما روى ولكن لا يستطيع أن يخطئ آية، ولكنهم مع ذلك بحثوا عن تأويلات بعيدة قطعت أواصر الكلام.

وقد فسّر التناقض الموجود في "إنّ" فرأى أنّ أكثر "ما تستعمل متّصلة بالضمير مثل: إنّّا، إنّّي، إنّك، إنّّه، ونعلم من أسلوب العرب أنّ الأداة إذا دخلت على الضمير مال حسبه اللّغوي إلى أن يصلوا بينها، فيستبدلون بضمير الرّفْع ضمير النصب...، وكثير هذا حتّى غلب على وهمهم أنّ الموضوع للنّصب، فلما جاء الاسم الظاهر نُصب أيضا"<sup>39</sup>.

4-العلامات الفرعية: ما هو معروف أنّ علامات الإعراب عند النّحاة صنفان: أصلية وفرعية؛ فالأصلية هي الضمة والفتحة والكسرة والسّكون والفرعية هي ما ينوب عن

العلامات الأصلية وتكون في الأسماء الخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم والأفعال الخمسة والممنوع من الصرف والفعل المضارع المعتل الآخر، هذه العلامات النائية لا يعترف بها إبراهيم مصطفى ويرى أنها من باب الإطالة في النحو، فالأسماء الخمسة يرى أنها معربات كغيرها، وإنما مدّت كل حركة فنشأ عنها لينها، أما جمع المذكر السالم "فيرى أن الضمة فيه علم الرفع والواو إشباع، والكسرة علم الجرّ والياء إشباع، وأغفل الفتح لأنه ليس بإعراب فلم يقصد إلى أن يجعل له علاقة خاصة واكتفى بصورتين في هذا الجمع"<sup>40</sup>.

وهكذا يفسر العلامات الفرعية في الإعراب ويرى أنها من باب التفصيل والإطالة في النحو فقط وجب جمعها في أبواب مخصوصة.

إن تخطي الدكتور إبراهيم مصطفى لسراب الحاجز الوهبي الذي اصطنعه القدامى لصناعة النحو لم يكن بالأمر اليسير الذي يتخيله بعض لأنه تعرّض إلى ثلوث محرّم في نظر فئة كبيرة من المثقفين آنذاك، فقد أدرك طه حسين ما أقدم عليه إبراهيم مصطفى فقال في مقدمة كتابه: "هذا كتاب سيراه الناس جديدا وما أرى أنهم سيتلقونه بما تعودوا أن يتلقوا به الكتب من الدعة والهدوء...، لأنّ كثيرا منهم سيضيعون به وقد يتجاوزون الضيق إلى الخصومة العنيفة والإنكار الشديدي؛ لأنّ الكتاب جديد كما قلت في أصله وفي صورته وهو من أجل ذلك يخالف كثيرا جدا مما ألف الناس، وقد يُغير كثيرا جدا مما ألف الناس، فلا غرابة في أن يلقيه بالدّهش وفي أن يثور به الثائرون"<sup>41</sup>.

ونشير هنا أنّ أقوى ردّ على كتاب إحياء النحو جاء في كتاب آخر منتصرا للقدماء ومذاهمهم وهو كتاب "النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة" للأستاذ محمد أحمد عرفة. وقد أشار صاحب مقدمته إلى الجدال الواضح بين الجديد والقديم قائلا: "لقد رأيت في هذين الكتابين فرصة أتمكن بها من الحكم على جديدا والقديم، ومعرفة هل اشتد ساعد الجديد فأصبح قادرا على الهدم، وهل ضعف قديمتنا فأصبح عاجزا عن الدفاع"<sup>42</sup>.

الخاتمة: هذه وقفات مع بعض المسائل المهمة في كتاب إحياء النحو ويمكننا أن نخرج بنتائج نجملها فيما يلي:

- نفي نفيًا قاطعا أن يكون إبراهيم مصطفى متأثر بابن مضاء القرطبي في قضية العامل والعلل النحوية وأثبتنا ذلك بالفرق الزمني بين تحقيق كتاب ابن مضاء وتأليف كتاب إحياء النحو ولا نرى الرجل قد أخذ شيئا منه.

- لا ينبغي لمثل هذه المسائل النحوية إلا رجل عالم بأصول النحو وجوهره، لهذا جاء كتابه جريئا في التعرّض للقضايا النحوية متحاما في بعض الأحيان على النحاة.

## قراءة النحو في كتاب إحياء النحوي طهني إبراهيم

د. جمال سنوسي

- لم يخف فضل من سبقوه بالإشارة إليهم في القول، ولم يدع الأسبقية في بعض المسائل ونسبها إلى أصحابها مثل ابن جني وقطرب والجرجاني... وغيرهم.

- يعد كتاب "إحياء النحو" أجراً محاولة في تجديد النحو بعد عمل ابن مضاء القرطبي.

- يرى الباحث أن تعلم النحو والعربية عموماً على منهاج القدماء قد أثبت فشله ولا أدل على ذلك من تلمل التلاميذ من الدرس النحوي .

- يدرك إبراهيم مصطفى أن مشكلة النحو هي مشكلة منهج، لذلك حاول تغيير منهج البحث النحوي للغة العربية.

- تعدد هذه المحاولة خطوة فتحت المجال أمام الباحثين لاتباع أيسر السبل التعليمية للغة العربية لتتوالى المحاولات تباعاً فيما بعد.

### الهوامش:

<sup>1</sup> - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1989، ص:39.

<sup>2</sup> - تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000 ص:42.

<sup>3</sup> - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار طوبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 1993، ج1، ص:56.

<sup>4</sup> - عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986، ص:12.

<sup>5</sup> - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص:54.

<sup>6</sup> - سمير شريف إستيتية، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث الأردن، ط2، 2008، ص:218.

<sup>7</sup> - ينظر: خليل كلفت، من أجل نحو جديد المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2008، ص:20.

<sup>8</sup> - عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، تونس والجزائر، 1986، ص:15.

<sup>9</sup> - مصطفى غلفان، النحو العربي واللسانيات أية علاقة، مجلة فكر ونقد المغرب، 2005 العدد:72، ص:09.

<sup>10</sup> - ينظر: سعاد شرفاوي، بوبكر حسيني، تيسير النحو وتجديده ضرورة وخطورة، مجلة الأثر، العدد 23 ديسمبر 2015، ص:150.

<sup>11</sup> - علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص:400.

<sup>12</sup> - مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1992، ص:أ.

- 13 - المرجع نفسه، ص: د.  
 14 - المرجع نفسه، ص: 31.  
 15 - مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ص: 195.  
 16 - المرجع نفسه، ص: 41.  
 17 - مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ص: ل.  
 18 - المرجع نفسه، ص: 10.  
 19 - المرجع نفسه، ص: 18.  
 20 - مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ص: 22.  
 21 - المرجع نفسه، ص: 23.  
 22 - المرجع نفسه، ص: 36.  
 23 - المرجع نفسه، ص: 41، 42.  
 24 - المرجع نفسه، ص: 48.  
 25 - مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ص: 37، 38.  
 26 - المرجع نفسه، ص: 49.  
 27 - المرجع نفسه، ص: هـ.  
 28 - علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب، ص: 405.  
 29 - مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ص: 50.  
 30 - المرجع نفسه، ص: 51.  
 31 - المرجع نفسه، ص: 52.  
 32 - مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ص: 55.  
 33 - المرجع نفسه، ص: 60.  
 34 - المرجع نفسه، ص: 75، 77.  
 35 - مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ص: 78.  
 36 - المرجع نفسه، ص: 97.  
 37 - مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ص: 64، 65.  
 38 - المرجع نفسه، ص: 67.  
 39 - المرجع نفسه، ص: 68، 70.  
 40 - مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ص: 111.  
 41 - المرجع نفسه، ص: ج.  
 42 - محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، دط، دت، ص: 4.